

# اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

## الاجتماع الثامن عشر

جنيف، 16-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020  
البند 11 من جدول الأعمال المؤقت  
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

### طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية

#### موجز تنفيذي

#### مقدم من جنوب السودان

- 1- دام النزاع الذي أدى إلى نشأة جنوب السودان 50 عاماً وانتهى رسمياً في 9 كانون الثاني/يناير 2005، بتوقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان. وقد شكّل واحداً من أكثر الحروب فتكاً وأطولها أمداً في القرن العشرين، وأسفر عن تشريد حوالي أربعة ملايين شخص ووفاة مليونين آخرين بسبب العنف والمجاعة والمرض.
- 2- وكان الهدف من اتفاقية السلام الشامل تعزيز الحكم الديمقراطي وتقاسم عائدات النفط بين السودان وجنوب السودان. كما تضمنت الاتفاقية جدولاً زمنياً لتنظيم استفتاء كانون الثاني/يناير 2011 الذي أفضى إلى استقلال جنوب السودان في 9 تموز/يوليه 2011، وهو التاريخ الذي أصبح فيه الدولة العضو الـ 193 في الأمم المتحدة.
- 3- ومنذ البداية، واجه البلد تحديات إنسانية وإنمائية وأمنية جسام. وقد كان يملك عدداً قليلاً من الطرق المعبدة، ولم يساهم تحريره في التخفيف من حدة التوترات القبلية التي امتدت لفترة طويلة. وقد اندلعت أعمال عنف طائفية في عدة مناطق منه حتى في فترة الاستقلال.
- 4- ويمكن معاينة تركة النزاع في جميع أنحاء البلد، ليس من خلال حقول الألغام والمناطق المتضررة بالذخائر العنقودية والطرق المزروعة بالألغام فحسب، وإنما أيضاً من خلال الوجود المستمر للذخائر غير المنفجرة. وقد أصيب بالفعل أكثر من أربعة آلاف شخص بالألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة، ومازالت العديد من الطرق مزروعة بالألغام. وإضافة إلى التحديات اللوجستية، كان يوجد جسر واحد فقط يعبر النيل ويوجد في العاصمة جوبا. ويظل الحال كذلك حتى اليوم.



5- وبُعِيد الاستقلال، تدهورت الحالة الأمنية على طول الحدود مع السودان، ولا سيما في منطقة أبيي المتنازع عليها، في ولايتي أعالي النيل والوحدة، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

6- وعاش البلد في سلام لما ينيف عن سنتين قبل اندلاع مرحلة جديدة من النزاع، أولاً في كانون الأول/ديسمبر 2013 ثم مرة أخرى في تموز/يوليه 2016. واندلع القتال بالأساس لأسباب عرقية، وقد دار بين الحركة الشعبية لتحرير السودان التي كانت تهيمن عليها قبيلة دينكا ويقودها الرئيس كبير وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة التي كانت تهيمن عليها قبيلة النوير ويقودها نائب الرئيس السابق الدكتور ريبك مشار. وقد خُلف تجدد العنف حالات تشريد ومعاونة وعوز واسعة النطاق، بل زاد من حجم التلوث بالمتفجرات في بلد كان يواجه صعوبات للتخلص من تركة القتال السابق. وعلى الرغم من توقيع اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس 2015، لم تُسجل سوى فترات قليلة من السلام الحقيقي، وهو ما أدى، بالاقتران مع هطول الأمطار الموسمية، إلى تخفيض الموسم الفعلي لإزالة الألغام إلى ستة أشهر فقط. وتحول المتفجرات التي خلفها النزاع دون إيصال المعونة الإنسانية الحيوية وتهدد سلامة الأفراد والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية. ولا يمكن حصر التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لتوقف الإنتاج الزراعي وانعدام الأمن الغذائي ووقف التجارة وانعدام حرية التنقل.

7- ووقّعت حكومة السودان على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في 4 كانون الأول/ديسمبر 1997 وصدّقت عليها في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2003 عندما كان السودان بلداً واحداً. وفي جنوب السودان، أكدت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان مجدداً التزامها بصك التزام نداء جنيف في آب/أغسطس 2003، ودمرت في آذار/مارس 2008 ما يعادل 6 000 لغم مضاد للأفراد امتثالاً للمادة الرابعة من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ومنذ ذلك الحين، دُمّرت في جنوب السودان جميع مخزونات الألغام المضادة للأفراد التي اكتشفت حديثاً.

8- وأودع جنوب السودان إشعاره بالخلافة في الاتفاقية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

9- وبعد انضمام جنوب السودان إلى الاتفاقية، مُنح فترة 10 سنوات للوفاء بجميع التزاماته بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وذلك وفقاً لأحكامها. ومن المقرر أن تنتهي تلك الفترة في تموز/يوليه 2021، لكنه من الواضح أن البلد، على الرغم من جهوده الكبيرة والدعم الدولي السخي جداً، لن يفي بالتزاماته بموجب المادة 5 من الاتفاقية التي تنص على أمور منها تطهير جميع المناطق المزروعة بالألغام المضادة للأفراد.

10- وقد بدأ بالفعل بذل جهود التطهير، حيث بوشرت عملية إزالة الألغام بجديّة في عام 2004. غير أن عودة العنف وانعدام الأمن العام الذي عاشه البلد في معظم الأوقات منذ الاستقلال، كان له أثر شديد على جهود التطهير وزاد من مستوى التلوث الواجب تطهيره.

11- ومنذ الخلافة في الاتفاقية، طُهرت أو أُلغيت 1 609 منطقة خطيرة، وأُفْرَج عن 388,6 كيلومتراً مربعاً من المناطق المؤكّد أنّها خطيرة أو المشتبه في أنّها كذلك. وفي أعقاب هذا العمل، مازال يتعين معالجة 353 منطقة خطيرة معروفة تبلغ مساحتها الإجمالية 19,5 كيلومتراً مربعاً. وهي تصنف كما يلي:

## جدول التلوث المتبقي في جنوب السودان في 30 حزيران/يونيه 2020

نوع المخاطر	عدد المناطق الخطرة	مساحة المخاطر (متر مربع)
حقول الألغام المضادة للأفراد	122	7 337 011
حقول الألغام المضادة للدبابات	38	1 172 873
الطرق المزروعة بالألغام	25	3 313 354
الذخائر العنقودية	133	6 408 965
مناطق النزاع	35	1 278 907
<b>المجموع</b>	<b>353</b>	<b>19 511 110</b>

12- وعلى مرّ السنين، طُوّر جنوب السودان تقنيات تطهير فعالة بمهدف معالجة كل نوع من أنواع المخاطر هذه، فضلاً عن شحذ قدرته على إجراء مسح غير تقني لتحديد متطلبات التطهير الفعلية تحديداً أفضل. وقد أدى ذلك إلى إلغاء ما يقارب أربعة أضعاف المساحة المظهرة (إلغاء 315 826 314 متراً مربعاً مقابل تطهير 72 832 239 متراً مربعاً)، ولا تزال توجد فرص واضحة لمزيد تخفيض التقدير الإجمالي الذي ستفرزه أعمال مسح أخرى.

13- وبناء عليه، صنّفت كل مهمة من المهام المتبقية وفقاً لمنهجية التطهير المقترحة (التطهير اليدوي، أو التطهير الميكانيكي، أو تطهير الطرق، أو إعادة المسح). وفي المجموع، حُصّصت 90 مهمة لعملية إعادة مسح ما مجموعه 6 333 897 متراً مربعاً. وفي حين لم تُخصّص أي منطقة لـ 28 من هاته المهام، شملت المهام الثلاثة الأكبر ما يعادل 3 303 582 متراً مربعاً (وهو ما يمثل 52٪ من المنطقة المزمع إعادة مسحها و17٪ من حجم التلوث المتبقي). وهكذا، فإن جنوب السودان مقتنع أن مواصلة أعمال المسح ستخفض من التقديرات الفعلية للمناطق الملوثة.

14- وتتعلق معظم الاحتياجات المتصلة بأعمال إعادة المسح بولاية جونقلي حيث تسجّل 19 مهمة على أنها تلوث 4 359 449 متراً مربعاً (45 في المائة منها يعزى إلى منطقة واحدة مشتبه في خطورتها). واعترافاً بهذا التفاوت لأغراض التخطيط، حُسبت احتياجات التطهير لكل من هذه المخاطر على أساس أنها بالحجم القياسي لحقل ألغام أو ذخيرة عنقودية (كما هو محدد من خلال المتوسط التاريخي للمهام المنجزة).

15- وقام جنوب السودان بتحليل التلوث المتبقي وأجرى تقييماً واقعياً لموارد التطهير المحتمل توافرها لمعالجته، وهو يطلب تمديداً لمدة خمس سنوات بمهدف تمكينه من إكمال تطهير جميع المناطق المزروعة بالألغام في البلد.

16- وقد كانت التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة حجر الزاوية في خطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب السودان، حيث تلقى 3,87 ملايين شخص تثقيفاً مباشراً بشأن المخاطر في جميع أنحاء البلاد. وجميع فرق التوعية بالمخاطر لها تركيبة متوازنة من الجنسين ويمكنها الوصول إلى المجتمع بأسره من أجل فهم شواغله وأولوياته. ولا شك في أن هذا الأمر كان فعالاً، إذ أنه منذ الانضمام إلى الاتفاقية أصيب 56 شخصاً بالألغام المضادة للأفراد، وقتل أو أصيب 585 آخر جراء جميع الذخائر المتفجرة.

17- ولدى جنوب السودان الآن صورة واضحة نسبياً عن التلوث المتبقي في المناطق الخاضعة لولايته أو سيطرته. ومع اكتمال عمليات المسح وتوسيع وبناء قدرات مزيلي الألغام الحاليين، يطلب جنوب السودان الآن تمديداً لخمس سنوات، من 9 تموز/يوليه 2021 إلى 9 تموز/يوليه 2026 لتمكينه من إكمال تطهير جميع المناطق المزروعة بالألغام في البلد. وسيبذل قصارى جهده لتحقيق هدف

عام 2025 المنشود ضمن أهداف مؤتمر استعراض مابوتو لعام 2014، لكنه لا يستطيع أن يتصور القيام بذلك دون أي زيادة في التمويل. وتُقدَّر تكلفة الخطة الحالية لإزالة الألغام كلياً بجنوب السودان بحوالي 148 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مع ميزانية سنوية قصوى لإزالة الألغام تبلغ 34,4 مليون دولار في الموسم 2022/2021، على أن تخفض إلى 24,75 مليون دولار في الموسم 2026/2025. ولتحقيق ذلك، يدعو جنوب السودان إلى زيادة أولية في الدعم بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي سنوياً.

18- وعلى الرغم من اعتماد هذه الخطة على النشر الأمثل لموارد التطهير الممولة التي تعمل في جنوب السودان، فإن لبعض هذه الموارد التزامات أخرى ولا يمكن تكريسها حصراً لتنفيذ هذه الخطة. وإلى جانب ذلك، لا يوجد يقين على أن يُحتفظ بمستويات التمويل الحالية. وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هي أكبر جهة مانحة للإجراءات المتعلقة بالألغام، غير أن مستقبلها تشوبه الشكوك وأولوياتها لا تتسق دائماً اتساقاً مباشراً مع أولويات هذه الخطة، ومن ثم يمكن أن تُكَلَّف أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام الممولة من البعثة بأعمال أخرى لدعم البعثة وعملية السلام الأوسع نطاقاً.

19- وقد أفضى تفشي انعدام الأمن في جنوب السودان منذ عام 2013 إلى إنشاء عدد كبير من الفرق المتنقلة الصغيرة. وهذه الفرق مناسبة على نحو مثالي لأعمال المسح وإزالة الذخائر غير المنفجرة في عين المكان، ولكنها غير مناسبة تماماً لتطهير حقول الألغام تطهيراً فعالاً. ومن أجل توفير قدرات التطهير الأكثر فعالية واللازمة لتحقيق أهداف هذه الخطة، تُشجّع المنظمات المكلفة بالإجراءات المتعلقة بالألغام على إعادة تشكيل فرقها المعنية بإزالة الألغام بما يسمح بزيادة عدد مزيلي الألغام وتخفيض عدد موظفي الدعم في كل مهمة.

20- ويُعتقد أن طلب التمديد هذا يستند إلى حقائق وإلى معدلات تطهير مؤكدة وتوقعات واقعية للموارد. غير أنه يقوم أيضاً على التفاؤل وعلى أمل أن يعم السلام البلاد. ومما لا شك فيه أن خطر تجدد العنف يشكل أكبر تهديد للخطة، وهو يُتبع بانعدام اليقين فيما يتعلّق بتمويل الأنشطة المرتبطة بالألغام. والبلد يعتمد كثيراً على المعونة، ويتفشى فيه انعدام الأمن الغذائي، ويُشرّد الملايين من الناس داخله وخارجه. ولذلك، وحتى قبل ظهور "كوفيد-19"، كانت هناك بالفعل طلبات متضاربة عديدة فيما يتعلق بميزانيات المعونة.

21- وتبين هذه الوثيقة كيف يمكن إكمال التطهير الكلي للمناطق الخطرة في جنوب السودان، وتقديم تفاصيل الموارد المطلوبة والمنهجية التي ستُستخدم لمعالجة كل منطقة من المناطق الخطرة المتبقية، وعددها 353 منطقة. كما تعترف بأوجه عدم اليقين المتبقية وتتضمن حكماً صغيراً يرمي إلى معالجة المهام التي لم تحدد بعد لكنها لا تزال ربما قائمة.

22- وحكومة جنوب السودان ملتزمة باحترام التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وتعتقد أنه يمكنها فعل ذلك بحلول 9 تموز/يوليه 2026.